

سياسات أفضل  
لنمو شامل و اندماج  
اقتصادي في منطقة  
الشرق الأوسط  
و شمال إفريقيا  
المؤتمر الوزاري  
3-4 أكتوبر 2016 تونس

إعلان تونس

[www.oecd.org/mena/ministerial](http://www.oecd.org/mena/ministerial)

 #menaocd

**Initiative MENA-OCDE**  
pour la Gouvernance et la Compétitivité  
à l'appui du Développement

المؤتمر الوزاري حول الحوكمة والتنافسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و منظمة  
التعاون والتنمية الاقتصادية  
تونس العاصمة، 4 أكتوبر 2016

إعلان تونس

نحن حكومات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المشاركة في المؤتمر الوزاري حول الحوكمة والتنافسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المنعقد في تونس العاصمة في 4 أكتوبر 2016.<sup>1</sup>

- نظرا إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية ذات أهمية تاريخية منذ المؤتمر الوزاري الأخير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي عقد في مراكش في نوفمبر 2009. ودعا الشعب العربي إلى تحسين الفرص الاقتصادية وقدر أكبر من التزام المؤسسات بمبدأ المساواة. وقد بدأت بعض دول المنطقة إصلاحات طموحة وأجرت عمليات تصويت على دساتير جديدة وأصدرتها، وأسست عقودا اجتماعية جديدة مستلهمة من التطلع إلى بناء مجتمعات أكثر عدالة وإلى نموذج اقتصادي يتسم بالكفاءة والاستدامة، في الوقت الذي تشهد دول أخرى في المنطقة أزمات حادة وطويلة تقترن بالنزاع والهشاشة والتنمية الاقتصادية الآخذة في التدهور.
- وحيث أنه في سياق من النمو العالمي الضعيف وعدم الاستقرار الإقليمي، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإنسانية وأمنية تحتاج إلى معالجة من خلال قيم متبادلة تتمثل في التعاون والتكامل الاقتصادي والالتزام الجماعي من أجل الرخاء المشترك على النحو المبين في أهداف التنمية المستدامة.
- وحيث أن ضرورة استعادة الاستقرار ووضع أسس عدد أكبر من النظم الاقتصادية المنفتحة و نماذج التنمية الشاملة تدعو إلى عمل يقوم على التنسيق والتشاور لاستغلال الإمكانيات الضخمة للمنطقة والعمل على دمجها بشكل مثمر في الاقتصاد العالمي. ويجب أيضا أن تقود السياسات الاقتصادية الهادفة إلى النمو إلى التكامل الشامل و العدالة الاجتماعية بما يضمن الرخاء للجميع.
- وحيث أن تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والإنتاجية أمر أساسي لدعم النمو. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين على الدول أن تعمل بإصرار في عدد من مجالات السياسات ومن منظور الحكومة ككل. يجب على حكومات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تنفذ إصلاحات طموحة لتحسين بيئة الأعمال ورفع مستوى التجارة والاستثمار والدوليين، وكذلك تأثيرها الإيجابي على النظم الاقتصادية والمجتمعات.

<sup>1</sup> تضاف هنا أسماء دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المشاركة في المؤتمر الوزاري.

• وحيث أن المشاركة النشطة للمرأة في الحياة العامة وتمكينها اقتصاديا عنصر حاسم بالنسبة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولم تترجم الإنجازات الكبيرة في مجال التعليم إلى مشاركة اقتصادية للمرأة يمكن مقارنتها بما تم في مناطق أخرى في العالم. إنه عبء ضخم على إمكانات المنطقة. لذلك فإن إطلاق عنان طاقات النساء وقدرتهن على الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية أولوية متقدمة في مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

• وحيث أن الشباب يمثلون واحدا من أكبر الأرصدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي الوقت نفسه، فإن إتاحة فرص عمل لائقة ومستقبل باهر تمثل تحديا كبيرا للسياسات العامة. لا بد من وضع سياسات أفضل لتحسين مستويات معيشتهم و تشجيع مشاركتهم في عملية صنع السياسات و العمل على إتاحة الفرص الاقتصادية وفرص العمل للجميع.

• وحيث أن وجود قطاعات عامة تتسم بالانفتاح والشمول والابتكار والمرونة عامل مصيري في خلق قيمة عامة ووضع سياسات نمو شاملة تفيد جميع قطاعات المجتمع. كما أن الفعالية والمساءلة في المؤسسات الحكومية وسير عملها ، علاوة على النزاهة والشفافية والسياسات الفعالة في محاربة الفساد عوامل حاسمة في رفع مستوى جودة الخدمات العامة وتسهيل الحصول عليها ، وهو أمر أساسي في إتاحة الفرص للمواطنين والأعمال وبذلك يتحقق الازدهار للجميع وتبنى الثقة في الحكومة.

• وحيث أن أجندة الإصلاحات يجب أن تتضمن بعدا إقليميا لضمان وصول التنمية الاقتصادية والمؤسسية إلى كافة المناطق والمجتمعات المحلية. فاللامركزية الفعالة يمكن أن تزيد من الشمول الاجتماعي والاقتصادي والإدارة الرشيدة. و السياسات الإقليمية مطلوبة للحد من الفوارق الاقتصادية الإقليمية والنهوض بالتنمية المحلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى دفع عجلة التنافسية على المستوى الوطني. و ستطلب زيادة التكامل المحلي والإقليمي والعالمي تحسين الترابط والاستثمار في البنية التحتية و خفض الحواجز عبر مختلف المناطق.

• وحيث أن القطاع الخاص لم يرق إلى مستوى النمو المطلوب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولم يحقق بعد كل إمكاناته. ويمكن أن يكون القطاع الخاص عنصرا قويا في تحقيق الاستقرار والتنمية، ويتعين أن يتسع دوره في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتوفير فرص العمل، و تشجيع التنوع الاقتصادي، وتلبية المطالب الملحة لتنمية البنية التحتية، وبناء المزيد من النظم الاقتصادية التي تتسم بقدر أكبر من المرونة والشمول والعناية بالبيئة والاستدامة.

• إن النزاعات الدائرة في سوريا والعراق وليبيا واليمن ودول أخرى لا تضر بالسكان المحليين فحسب، وإنما لها أيضا تأثير سلبي على المنطقة وتتطلب استجابات كافية في مجال وضع السياسات، وعلى أساس متعدد الأطراف. لقد أكدت أزمة اللاجئين ، وبقدر أكبر، الروابط بين منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبين النظم الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولذلك فهي تستدعي استجابة تقوم على التنسيق بين جميع الأطراف . ويستدعي عدم توفر الأمن والهشاشة وضع أجندة اقتصادية واجتماعية قوية تتيح الحصول على فرص عمل وخدمات عامة وهي اللبنة الأساسية لاستقرار.

- وتأكيداً لأهمية التعاون الوثيق مع منظمات دولية وإقليمية ومؤسسات مالية أخرى، علاوة على التنسيق القوي بين الجهات المانحة للمعونة لتلبية احتياجات ملحة بما في ذلك إعادة إعمار الدول التي تأثرت بالنزاعات، وندرة الموارد.
- وإذ نقدر الرؤية التي تحددت في خطة العمل المقترحة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن أهداف التنمية المستدامة، والدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقديم مشورة في مجال السياسات العامة تتسم بالجودة العالية والتجانس وتقوم على البراهين ؛ نشجع مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

### نعلن ما يلي:

- مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحوكمة والاستثمار من أجل التنمية أداة ثمينة لدفع أجندة إصلاحات في المنطقة قدما بناء على المعايير والمقاييس الدولية وأفضل الممارسات.
- تسمح الإنجازات التي تحققت على مدى أكثر من عشر سنوات من التعاون الوثيق بوضع برنامج عمل طموح ستلتزم به دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتسهم في تحديد معالمه للالتزام بأرقى معايير الجودة في صنع السياسات بهدف دعم النمو الشامل والتكامل الاقتصادي.

**ونلتزم بتحقيق و تعزيز مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما يلي:**

- نعيد تأكيد مبادئ المبادرة القائمة على أساس الشراكة، والملكية، والرئاسة المشتركة، والتعلم من الأقران، وعمليات تقديم الاستشارات والمشاركة بناء على الطلب، والالتزام المتبادل.
- نفوض المجموعة القيادية والمجلس الاستشاري للمبادرة في تقديم التوجيه الاستراتيجي وتقييم تقدم المبادرة في الوصول إلى أهدافها.
- نعيد تأكيد أهمية التنافسية والحوكمة العامة كأداتين رئيسيتين لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، ونرحب بإنجازات دعامتى المبادرة ، كما ندعو إلى استمرارهما على أساس من التنسيق والتجانس خلال فترة التكليف الجديدة.
- نشيد على وجه الخصوص باتفاقية دوفيل بشأن الحوكمة الاقتصادية التي تم التوصل إليها تحت رئاسة ألمانيا لمجموعة الدول السبع وشراكة ديفيل في الوقت نفسه ، وهي تضع إطار عمل للأهداف الرئيسية بشأن السياسات، بهدف دعم الإدارة الرشيدة والمناخ الصحي للأعمال.

- نشدد على أهمية تعزيز و توثيق التعاون الإقليمي الداخلي

- نبرز أهمية صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي أسسته شراكة دوفيل/ الدول السبع ونعيد تأكيد الدعم المستمر له لاسيما فيما يتعلق بمشروعاته الإقليمية التي تدعم الحوكمة الاقتصادية الشاملة والتنافسية والتكامل
- نقر خطة العمل من أجل الشمول المالي التي اعتمدت في مؤتمر شراكة دوفيل لمجموعة السبع بشأن الشمول المالي المسؤول من أجل الشمول الاجتماعي والاستقرار.
- نشدد على ضرورة تعزيز التحالفات بين الدولة والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تعزيز الإدارة الاقتصادية والقدرة التنافسية مما يؤدي إلى خلق فرص العمل.
- نشدد على أهمية تعزيز الحوار والتبادل المستمر مع المجتمع المدني في دول المنطقة.
- نعتزف بأهمية مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في الحوار بين دول منطقة الشرق الأوسط والدول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، ونرحب بإسهام المجلس الاستشاري للمجتمع المدني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمجلس الاستشاري للأعمال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تنفيذ برنامج العمل.
- نعتزف بملاءمة أدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقديم التوجيه والإلهام إلى الحكومات في أنحاء العالم، وندعو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الانضمام إلى الوثائق التي تتوافق مع أولوياتها ومجالات عملها، كما نرحب بالزيادة الكبيرة في عدد الدول التي انضمت إلى هذه الأدوات.
- نوكد أهمية الرابطة بين مجموعات عمل وشبكات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولجان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ونرحب بمشاركة عدد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذه اللجان كدول مدعوة أو مشاركة أو شريكة.
- نرحب بمشاركة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مبادرات أخرى لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثل برنامج التقييم الدولي للطلبة، وتقليص الوعاء الضريبي لتجنب دفع ضرائب ونقل الأرباح ، بما يضمن رؤية استراتيجية مشتركة، وندعو أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى إعلام المجموعة القيادية لمبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتقدم الذي تحقق في هذا البرامج وإسهامها في أجندي التنافسية والحوكمة.
- نشيد بالبرنامج الخاص بدولة المغرب وندعو المغرب إلى تشارك تجربته مع دول أخرى من خلال مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

• ندعو كل دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى التنفيذ الفعال لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ونرحب بعقد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الجلسة 22 لمؤتمر الأطراف) في مراكش في نوفمبر 2016.

• نشجع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على العمل مع شركاء إقليميين ودوليين لتعزيز المرونة الاقتصادية والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومساعدة الدول على إعداد سياسات عامة للتعامل مع أزمات اللاجئين غير المسبوقة التي حدثت في الآونة الأخيرة، وعلى بناء مؤسسات مرنة من خلال الإصلاح المستدام.

## الملاحق: توجهات من أجل تنفيذ مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

### الملحق 1: برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

نقر بضرورة وجود منهاج شامل لتحقيق التنافسية ، وتشجيع التكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي والتنوع من خلال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية وافتتاح التجارة والاستثمار وتسهيلهما، وتحسين الصلة بين الهيكل الاقتصادي المحلي والاقتصاد العالمي، والتمكين الاقتصادي الفعال للمرأة والشباب، وتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة في الالتزام بالقواعد والنظم من خلال حوكمة الشركات والنزاهة في نشاط الأعمال.

**نفوض** برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مواصلة عملية حوار السياسات من خلال هيكله الراسخ المتمثل في مجموعات العمل والشبكات، مع إدخال بعض التعديلات لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمبادرة:

- مجموعة العمل المعنية بالاستثمار ستتحول إلى مجموعة العمل المعنية بالاستثمار والتجارة. و الهدف هو تشجيع حوار السياسات بشأن التجارة والاستثمار سويا من أجل تحسين تماسك وانسجام السياسات وتوسيع نطاق أدوات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الصلة لتشمل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدعم تقييم السياسات وتوجهاتها، بما في ذلك سياسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإطارية بشأن الاستثمار، والتعريف القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر، ومبادرة التجارة في القيمة المضافة.

- ستحتفظ مجموعة العمل المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال ومجموعة العمل بشأن حوكمة الشركات بهيكلهما مع تكييف نطاقهما وأهدافهما مع الأولويات. ويتعين التركيز على وجه الخصوص على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشمول والتنوع وخلق فرص العمل للمرأة والشباب ؛ و يتعين أيضا تنفيذ توصيات مجموع مؤشرات سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها بصفة منتظمة ومتابعتها وتوسيعها لتمتد إلى دول مجلس التعاون الخليجي. كما ينبغي الاعتراف بدور **حوكمة الشركات** في تعزيز التنافسية، وجذب رأس المال، وتنمية القطاع الخاص، والنهوض بالاستثمار استجابة لدعوات أصحاب المصلحة والمواطنين إلى تكافؤ الفرص ومحاربة الفساد والمحسوبية والمحاباة والبناء على مبادئ مجموعة الدول ال 20 / منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن **حوكمة الشركات** ومبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن حوكمة الشركات في المشروعات المملوكة للدولة.

- سيزود منبر جديد بشأن الحوار بين القطاعين العام والخاص تحت مسمى **المجلس الاستشاري للأعمال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** أنشطة مجموعات العمل بالمعلومات والآراء. و الهدف هو بناء "تحالفات إصلاح " فعالة وشفافة تستطيع أن تسهم في بناء القدرات بما يعزز دور مؤسسات

القطاع الخاص في تأييد والدفاع عن مختلف القضايا. ولتسهيل التوصل إلى إجماع أكبر في الآراء بشأن استراتيجيات التنمية الوطنية على المدى الطويل، ولخلق ملكية مشتركة لإصلاحات السياسات في جميع مراحل دورة السياسات، سيشجع البرنامج حواراً أكثر منهجية وتنظيماً مع النقابات العمالية بما في ذلك النقابات العمالية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والاتحاد العربي للنقابات العمالية واللجنة الاستشارية للنقابات العمالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

● سيقدم المجلس الاستشاري للأعمال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المساندة و سيسهم في شبكات البرنامج. ويتعين أن تستمر شبكة النزاهة في نشاط الأعمال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العمل كمنبر إقليمي لتشجيع حوار السياسات دعماً لمناخ أقوى وأنظف وأكثر عدالة لنشاط الأعمال وسعيًا إلى مساندة تبادل أوسع نطاقاً للتجارب وأفضل الممارسات والحلول المتاحة لمحاربة الرشوة والفساد ولإيجاد أساليب التزام في نشاط الأعمال على أن يتم ذلك بصفة أساسية مع مجتمع الأعمال ومن خلاله.

● بناء على منتدى سيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، فإن مشاركة المرأة في المجلس الاستشاري للأعمال سيحسن فهم اعتباراتها واحتياجاتها في مجال السياسات . وبهدف تقديم مزيد من الدعم لإصلاحات السياسات لإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية للمرأة في المنطقة، علاوة على توسيع نطاق جمع المعلومات، سيزم المنتدى الجديد المعني بالتمكين الاقتصادي للمرأة مجموعة موسعة من المشاركين من ضمنهم ممثلون لهيئات حكومية متنوعة.

● ستعالج مجموعة عمل خاصة جديدة معنية بالمرونة الاقتصادية في الأوضاع الهشة بشكل فعال ومنهجي قضايا حيوية مرتبطة بتأثير النزاعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. و على وجه الخصوص، ستتولى مجموعة العمل الخاصة إعداد سياسات يمكن أن تدعم بصورة أفضل تنمية القطاع الخاص. وتمهد النتائج الملموسة لمشروع العراق بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تحسين مناخ الاستثمار في سياق الهشاشة، والمشروع الجاري تنفيذه بشأن تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا لتدابير متسقة.

● سيساند برنامج الاتحاد الأوروبي-منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الجديد بشأن تشجيع الاستثمار في حوض البحر المتوسط الذي تم تدشينه خلال المؤتمر الوزاري لإصلاحات الاستثمار لجذب استثمارات عالية الجودة من أجل خلق فرص العمل والتنمية المحلية والتنويع الاقتصادي والاستقرار. وستستمر المشروعات المتعلقة بدول بعينها، بما في ذلك المشروعات الممولة من صندوق التحول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وستستفيد من حوار سياسات وأساليب عمل البرنامج.

● أساليب عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأدواتها ومعاييرها توجه وتدعم نشاطات برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ولاسيما التعلم من الأقران وتبادل الممارسات الجيدة والوثائق القانونية والإحصائية المعترف بها دولياً، علاوة على بناء القدرات لتنفيذ الإصلاحات ومراقبة نتائجها.



## الملحق 2 : برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نقر بضرورة التوصل إلى منهاج شامل لتعزيز أطر عمل الحوكمة العامة القادرة على خلق قيمة عامة وتحقيق نمو شامل وبناء الثقة في الحكومة وتقديم خدمات عامة جيدة إلى جميع شرائح المجتمع. وقد أحدث البرنامج خلال السنوات العشر الماضية تأثيراً من خلال دعوته إلى انفتاح الحكومة وشمولها وشفافيتها، مع التركيز على زيادة مشاركة المواطنين والشركات والمرأة والشباب في الحياة العامة، والدعوة إلى وجود آلة حكومية تتسم بالكفاءة وتلتزم بمبدأ المساءلة من خلال تشجيع منهاج الحكومة ككل الذي يجمع بين الرؤية والحوافز وآليات الإنجاز في كل دورة صنع السياسات، وتعزيز القدرة على التنسيق والإنجاز في مختلف مستويات الحكومة في سياق الإصلاح المرتبط باللامركزية في بعض النظم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ورفع مستوى النزاهة في القطاع العام ومحاربة الفساد وتدعيم سيادة القانون. نحن عازمون على تعزيز قيادات مراكز الحكومة، والارتقاء بمستوى الإدارة المالية العامة، والابتكار في القطاع العام، وتحديث حوكمة الرقمنة، والمياه، والبنية التحتية، والقواعد التنظيمية ونظم المشتريات العامة، والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على المستويين المحلي والمركزي وتوفير الدعم للإصلاحات الجارية بشأن الحوكمة المحلية واللامركزية.

**نفوض** برنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تعميق حوار السياسات وتقديم المشورة الاستراتيجية ودعم التنفيذ من خلال هيكله الراسخ وما يملكه من مجموعات عمل وشبكات إقليمية علاوة على المشروعات التي تتعلق بدول بعينها. نقترح أوجه التجديد التالية لضمان تحقيق البرنامج، من خلال الدعم الذي يقدمه، لتأثير مستدام يتفق مع طلبات النظم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

- سيتم تدشين مبادرة للشباب (يوم الشباب) لإبراز وتشارك الممارسات الرشيدة المتمثلة في المناهج التي يطبقها مسئولون في القطاع العام بالاشتراك مع الشباب، وإطلاع أطراف أخرى على هذه الممارسات، لمواجهة التحديات ذات الأولوية التي يواجهها جيل الشباب.
- سيعزز البرنامج تعاونه مع دول مجلس التعاون الخليجي و سيستمر في تدعيم شراكته مع دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار قمة حكومة دولة الإمارات.
- سيتم تحويل مجموعة العمل 4 المعنية بتقديم الخدمات العامة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص والإصلاح التنظيمي إلى مجموعة العمل المعنية بالإصلاح التنظيمي و سيادة القانون لكي تعكس أهمية المنهاج الشامل في تعزيز سيادة القانون بما في ذلك أطر العمل والمؤسسات التشريعية ، وسهولة الوصول إلى العدالة و الفرص المتاحة للناس لممارسة حقوقهم. تم تحديث واعتماد الميثاق الإقليمي من أجل جودة القواعد التنظيمية الذي تم إقراره خلال المؤتمر الوزاري لمبادرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الذي عقد في مراكش في 2009 لكي تؤخذ في الاعتبار التجديدات والابتكارات الأخيرة التي حدثت في مجال تحسين الحوكمة التنظيمية.

● سيعد البرنامج أساليب لدعم النظم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عملية وضع أطر للحوكمة على المستوى الوطني والإقليمي يمكن أن تطبق في سياق الدول الهشة و/أو المتأثرة بالنزاعات وتعالج أزمة اللاجئين الحالية.

● سيشرح البرنامج استراتيجية شاملة للنظم الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل بناء النزاهة في القطاع العام من خلال منهاج يتعامل مع الحكومة ككل والمجتمع ككل، بما في ذلك النظم المتماسكة والشاملة المتعلقة بالنزاهة وثقافة النزاهة علاوة على آلية فعالة للمساءلة من خلال المشاركة العامة في عملية صنع السياسات، والرقابة الداخلية والإشراف التنظيمي.

● سيتم الاعتراف بالدور الحاسم الذي لعبته مؤسسات مستقلة وبرلمانات لإتاحة المعلومات، وزيادة الشفافية والمساءلة كجزء من الأجندات الوطنية للحكومات المنفتحة للنظم الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال تضمينها وتضمين الإعلام بمنهجية أكبر في الحوار الإقليمي والنشاطات التي تتعلق بدول بعينها؛

وفيما يتعلق بالأدوات والأساليب التي استخدمها البرنامج، نعبّر عن ترحيبنا بما يلي:

● المشاركة المتزايدة من قبل النظم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في لجنة الحوكمة العامة، ولجنة السياسات التنظيمية، ولجنة تنمية السياسات الإقليمية، والتي أسفرت عن ممارسات رفع التقارير بصفة منتظمة في النظم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومشاركة الأقران في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في مراجعات تحليلية، ووضع وتنفيذ أجندات إصلاح في النظم الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

● تأثير أدوات وأساليب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في جمع الأدلة، وتقديم مشورة في السياسة الاستراتيجية ودعم التنفيذ، وندعو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى مواصلة تقديم التقارير الإقليمية المقارنة، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتوفير التدريب من خلال مركز تدريب كازرتا لبرنامج الحوكمة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>2</sup>

● جهود البرنامج للعمل "على المستوى الوطني" لزيادة منفعة توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واتصالها بالموضوع، وذلك دعماً لتصميم السياسات وتنفيذها على المستوى الوطني، وإرساء أساس لتبادل الممارسات الرشيدة في حوار السياسات الإقليمي بين مختلف شبكات برنامج حوكمة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولجان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الصلة.

<sup>2</sup> تديره كلية الإدارة الوطنية الإيطالية

